

على واسطة الفعل المذكور مما التوقف وجوره عليها كبرت
القلم بالسكين وبالمصاحبة في بطلان موضعها مع ويقضي
وعن مصحوب الحال كما في أمط بسلام أي مع سلام أو مسلما
ثان خص مدخول بالاستعانة الحقيقية بالآلة الحسية وتحت
المصاحبة الحقيقية بالمصبرات لزم التجوز هنا وهو ما بالانتفاء
المصرحة التبعية بأن يقال تشبهت الآلة الكلية الحاصلة
بغير الآلة الحقيقية بالاستعانة الكلية الحاصلة بالآلة
الحقيقية فسرى التشبيه الجزئياتهما فاستعيرت الباء الموصولة
للاستعانة الجزئية الحاصلة بالآلة الحقيقية للاستعانة الجزئية
الحاصلة بغير الآلة الحقيقية أو يقال شبهت المصاحبة العقول
بالمصاحبة المحسوسة فسرى التشبيه إلى جزئياتها فاستعيرت
الباء الموصولة للمصاحبة الجزئية المحسوسة للصفة الجزئية
العقولة على طريق الاستعانة التبعية فيها وفي الباء هنا
للتبعية من غير اعتبار استعانة أو مصاحبة وعلى هذا سقط
التجوز وأما اللفظ اسم فانه مستعمل في حقيقته إذا لزم ما دل
على ما دل فسمى واستعماله في ما صدق فيه استعمال له فيما
وضع له غير أن في دخول بالاستعانة تجوز قد علمت سابقا
أذ هي لا تدخل حقيقة الأعلى إلى الشيء الحقيقية ويصح
المجاز العقلي هنا من حيث استناد الاستعانة إلى الاسم والمستعانة
به حقيقة هو الذات وذلك استناد الشيء لغيره من لهوله
وقب ان لفظ اسم محم لرفع توهم إرادة اليقين والتميز فيكون
مجازا للزيادة بقول الشاعر إلى الحول ثم اسم السداد عليهما
وقوله تعالى فاضربوا فوق الأعداء في قول ومعنى كونه
مجازا ووجهه على خلاف الأصل وليس معناه الكلمة المستعمل
في غيرها وضعت له الخ وأما اللفظ الجلالة فالمراد به الذات

الذات

الأقدس الواجب الوجود وهو حقيقة فيه ولا يدخل التجوز بها
وما قيل من انه الأعلام لا توصف بالحقيقة والمجاز لانها لا بد
من الوضع المعنوي وهو وضع اللفظ والأعلام لا تخص بعينها قاب
شيئا الصاوي الصحيح خلافاً لأن في اصطلاح النحاة معتبر في تع
الحقيقة ووضع اللفظ أقوى من في اصطلاح النحاة المذكور علانه
لأما من استثناء أسماء الله تعالى في حقيقة لفظه وأما الرحمة الرحيم
فقد علمت استثنائهما من الرحمة وهي لغة في القلب المقضية
للأحسان فهي من الأعراض النفسانية المستعملة عليه تعالى كما يحيا والرضا
والغضب فوصفه تعالى بالمشقق منها إنما هو على ضرب من التجوز والأحسن
أن يكون من المجاز المرسل من استعمال اسم السبب وهو الرحمة والسبب
القريب الذي هو إرادة الأحسان والبعيد الذي هو الإحسان والاسم
اللازم المزوم في اللازم القريب أو البعيد وقيل انه من باب المجرى
المرتب اعني الاستعانة التمثيلية بأن تشبه هيئة أنعام تعالى
عبادة وتسطير بأحسان على وجه أكل هيئة رقة الملك لرعاياه
وعوم برههم بما مع هيئة تقربا وفيه من التكلف وإساءة الأدب
مما لا يخفى وهذا كله باعتبار اللفظ وأما وصفه تعالى بما يحسب
الشرع فقد قال الصفي أنه حقيقة شرعية في الأحسان أو إرادة
لوجود التبادر وكثرة الإطلاوق بدون ملاحظة علاقة وتربية
وشرط المجاز ملاحظتها أو على هذا فلا تجوز فيها أصلا ويصح عند
الكناية فيها الحقيقية على ما يأتي الانتفال من اللزوم إلى اللزوم
أو العكس فقد اطلق لفظ الرحمن الدال على الرقة وأريد اللزوم وهو
إرادة الأحسان أو الإحسان بالفعل ولا يشترط فيها الإرادة الموصولة
لما على ما يأتي وبعضهم فرزانه من باب التورية وهو المساءة بالإيهام
بأن يذكر لفظه معنيان قريب ويعيد ويراد البعيد تربية خفية وذلك
لأن رقة القلب معنى قريب للرحمة بالنسبة إلى اللغة وهو غير مراد